

تطور الائتمان المصرفي و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2022

Evolution of Banking Credit and Its Role in Achieving Economic Growth in Algeria: An Analytical Study during the Period 2000-2022

* نوري منيرة

Nouri mounira

جامعة باتنة 1_الجزائر

mounira.nouri@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2024/04/30

تاريخ القبول: 2024/04/30

تاريخ الاستلام: 2024/01/24

الملخص :

يهدف البحث بشكل أساسي إلى تحليل اتجاهات إجمالي الائتمان المصرفي والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر وتحري اتجاه العلاقة بينهما بالاستناد إلى البيانات السنوية للمدة 2000-2022، إن دراسة تطور إجمالي الائتمان المصرفي وتحليل اتجاهاته ومعرفة مدى تأثيره في المتغيرات الاقتصادية لا سيما النمو الاقتصادي يعد من الموضوعات التي تحتاج للبحث والتقييم الدائم وتوصل البحث إلى أن نسبة إجمالي القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة منخفضة نسبيا مقارنة بما هو مسجل في الاقتصاديات المتطورة ما يعبر عن عدم الاعتماد على القرض المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي؛ الناتج المحلي؛ القروض؛ القطاع العام؛ القطاع الخاص

تصنيف جال: L20 ; H11 ; G24 ; E01 ; G21

Abstract :

The research aims primarily to analyze the trends of total bank credit and gross domestic product and investigate the direction of the relationship between them based on annual data for the period 2000-2022. Studying the development of total bank credit, analyzing its trends, and knowing the extent of its impact on economic variables, especially economic growth, is one of the topics that It needs constant research and evaluation. the research concluded that the ratio of total bank loans to GDP during the study period is small compared to what is recorded in developed economies, which expresses the lack of reliance on bank loans to finance economic activity

Key words: bank credit, domestic product, loans, public sector, private sector

JEL classificationcodes : G21 ; E01 ; G24 ; H11 ; L20

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يشكل الائتمان المصرفي جزءاً أساسياً من النظام المالي الحديث، حيث يوفر للأفراد والشركات والحكومات الفرصة لتلبية احتياجاتهم المالية. يعتبر الائتمان عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي، ويعتبر بعض الاقتصاديين بأن الائتمان دم الحياة للأعمال وعدم توفره بالقدر المناسب يعتبر عائقاً للنمو، ويؤدي إلى آثار سلبية على الإنتاج والتوظيف، إن متابعة تطور حجم القروض التي يقدمها القطاع المصرفي للاقتصاد وتوزيعها على مختلف القطاعات يمكننا من معرفة قدرته على ابتكار قنوات لتوزيع الموارد المالية المتاحة على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بطريقة منتجة.

تتمحور إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى تأثير الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2022؟

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الأدبيات النظرية واتجاهات كل متغيرات البحث فيما بينها خلال مدة الدراسة وصولاً لنتائج يمكن من خلالها الخروج بمقترحات وتوصيات مهمة، وقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين، المحور الأول حددنا من خلاله المفاهيم النظرية لكل من الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، وفي المحور الثاني قمنا بدراسة تطور الائتمان المصرفي في الجزائر ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2022 من خلال الإحصائيات التي يوفرها البنك المركزي الجزائري.

2. الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي:

1.2. تعريف الائتمان المصرفي:

يقصد به تزويد القطاعات الاقتصادية المختلفة في المجتمع من أفراد، ومنشآت ومؤسسات بالأموال اللازمة لمباشرة نشاطها، على أن تلتزم هذه الجهات في المستقبل بعد أجل متفق عليه بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على دفعات محددة، ومن هنا يكتسي الائتمان المصرفي دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، إذ لا يمكن لعملية الإنتاج والتوزيع أن تعمل بشكل فعال دون توافر التمويل الكافي (حمودة السائح،

2006-2007، صفحة 35) وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.

2.2. أهمية الائتمان المصرفي :

يلعب الائتمان المصرفي دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية فهو يعتبر حلقة وصل بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، ويمكن توضيح أهمية الائتمان المصرفي فيما يلي: (حميد جابر الحلو و سوداي شنبارة، 2021، صفحة 121)

- يعد الائتمان المصرفي مصدرا هاما من مصادر تمويل القطاعات الاقتصادية إذ يساعد المشاريع في الحصول القروض اللازمة لتمويلها وكذلك يساعد على تمويل العائلات وتلبية احتياجاتها ومشترياتها الاستهلاكية لاسيما السلع المعمرة.
- يعمل الائتمان المصرفي على زيادة حجم التجارة الدولية من خلال فتح الاعتمادات المستندية، حيث يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل الخارجي.
- يحقق الائتمان المصرفي اقتصادا متوازنا عبر توزيع الموارد النقدية الائتمانية على مختلف القطاعات لتأمين انسيابها للمشاريع كافة، ويفترض أن يكون مقدار الائتمان متوافق مع حاجات النشاط الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية حتى يؤمن تحقيق التوازن.
- يساهم الائتمان في خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة لهم من خلال مساهمته في توسيع النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني.
- يقوم الائتمان المصرفي من خلال أدواته كالعقود والسندات والكمبيالات بوظيفة تسوية المبادلات التي تتيح اختصار وقت عملية تبادل السلع والخدمات.
- إن النشاط الاقتصادي الكبير يعد مؤشرا على نجاح المؤسسات المصرفية إذا ما اعتمدت تلك المؤسسات سياسة ائتمانية سليمة في منح القروض ومتابعة تحصيلها.

3.2. أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي:

أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي ممثلا بالنتائج المحلي الإجمالي حيث ركزت هذه الدراسات على الطريقة التي يؤثر بها الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي، والذي اهتم بالأساس النظري لهذه العلاقة هو الاقتصادي

"شومبيتر" (Schumpeter, 1934) الذي يرى بأن الخدمات التي تقدم من قبل مؤسسات الوساطة المالية والتي يتلخص عملها في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات، مما يؤدي إلى تصاعد الأعمال للقطاعات الحقيقية ومن ثم تصل لتحفيز النمو الاقتصادي. (موفق نوري و إسماعيل عزيز، صفحة 476) وتظهر العلاقة بين الائتمان والنمو واضحة فالاقتصاديات التي تتمتع بأنظمة ائتمانية متطورة وفعالة تنمو بوتيرة أسرع في حين الأنظمة الائتمانية الغير كفؤة تحمل مخاطر الفشل المصري.

4.2. تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه عملية مستمرة وواعية لزيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للبلد بمرور الزمن، فلا يحدث النمو نتاج صدفة بل هو ثمرة جهد مستدام، ومن المهم التنبيه إلى أن النمو لا يحدث بمجرد زيادة الناتج الحقيقي فحسب، فزيادة الناتج الحقيقي بمعدل يقل أو يساوي معدل النمو السكاني لن يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج وبالتالي لا يتحقق النمو الاقتصادي (حسن عبد الحميد احمد، 2009، صفحة 126) ويمكن أن تحدث زيادة في حجم الناتج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة، أو عن طريق تحسين إنتاجية هذه الموارد، والتي تتحقق نتيجة تحسين نوعية العمالة أو نتيجة لاستخدام آلات أو تكنولوجيا جديدة أو بتطوير نظم إدارية أفضل وسياسات حكومية أكثر مرونة وفاعلية. (مرداسي، 2018-2019، صفحة 161)

5.2. مقومات النمو الاقتصادي:

تتمثل مقومات النمو الاقتصادي فيما يلي: (سامويلسون، 2006، صفحة 578)
حجم ونوعية الموارد البشرية: تمثل مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج الوطني.

حجم ونوعية الموارد الطبيعية ورأس المال: يعتمد الإنتاج وكذلك النمو الاقتصادي في أي اقتصاد على كمية ونوعية موارده الطبيعية، مثل درجة خصوبة التربة ووفرة المعادن ومصادر المياه ومساحة الغابات وغير ذلك، فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف الاقتصادية

والاجتماعية. كما يعتمد النمو الاقتصادي على رأس المال الذي يمثل مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة.

التطور التكنولوجي: يعد هذا العامل أهم محدد لحجم ومعدل النمو الاقتصادي، ويمثل مجموع النظم والتقنيات الحديثة التي تستعمل في الإنتاج بغية إنتاج كمية أكبر من السلع بنفس الكمية من المدخلات، أي أن التطور التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج والاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، فحتى إن بقيت عناصر الإنتاج على حالها وحدث هناك تقدم تقني سيؤدي ذلك إلى زيادة حجم الإنتاج وبالتالي يرتفع النمو الاقتصادي، ويتولد التطور والتقدم في التكنولوجيا من خلال الاكتشافات الجديدة والاختراعات الحديثة التي يبتكرها رأس المال البشري.

تلعب هذه المقومات دورا حاسما في تحديد مسار النمو الاقتصادي لأي بلد وتجتمع هذه العوامل لتشكيل بيئة اقتصادية تساهم في تعزيز الإنتاجية وتحفيز الاستثمار والابتكار.

3. تطور حصيلة الائتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 وتأثيره على النمو الاقتصادي:

يشكل الائتمان المصرفي جزءا أساسيا من النظام المالي الحديث، حيث يوفر للأفراد والشركات والحكومات الفرصة لتلبية احتياجاتهم المالية، ويعتبر الائتمان عاملا محفزا للنمو الاقتصادي، إذ يؤثر على الاستثمار والإنتاج والتوظيف، وفيما يلي تتبع لتطور حصيلة الائتمان المصرفي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي من خلال تتبع نسبة القروض المقدمة للاقتصاد إلى إجمالي الناتج المحلي في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022.

1.3. توزيع القروض للاقتصاد حسب الآجال:

يعكس توزيع القروض حسب آجال الاستحقاق الزمن الذي يستغرقه المقرض لسداد القرض بالكامل وتنقسم إلى قروض قصيرة الأجل، قروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل ويمكن تتبع تطور القروض المصرفية حسب آجال الاستحقاق من خلال الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): يوضح تطور القروض الممنوحة للاقتصاد حسب الآجال للفترة 2000-2022
الوحدة: مليار دينار جزائري

إجمالي القروض	قروض طويلة الأجل			قروض متوسطة الأجل			قروض قصيرة الأجل			
	معدل النمو	النسبة من الإجمالي	القيمة	معدل النمو	النسبة من الإجمالي	القيمة	معدل النمو	النسبة من الإجمالي	القيمة	
993.7	0.6	3.4	33.8	-12.8	49.6	492.9	-15.4	47	467.0	2000
1078.4	5.3	3.3	35.6	7.4	49.1	529.5	9.9	47.6	513.3	2001
1266.8	1.1	2.8	36.0	13.8	47.6	602.8	22.3	49.6	628.0	2002
1380.2	31.9	3.4	47.5	-7.2	40.5	559.1	23.2	56.0	773.6	2003
1535.0	87.6	5.8	89.1	10.5	40.2	617.6	7.1	54.0	828.3	2004
1779.8	22.3	6.1	109.0	21.0	42.0	747.5	11.5	51.9	923.3	2005
1905.4	86.5	10.7	203.3	5.2	41.3	786.4	-0.8	48.1	915.7	2006
2205.2	72.7	15.9	351.1	5.3	37.5	828	12.1	46.5	1026.1	2007
2615.5	47.0	19.7	516.1	9.9	34.8	910.0	15.9	45.5	1189.4	2008
3086.5	77.1	29.6	913.9	-6.4	27.6	852.1	11.0	42.8	1320.5	2009
3268.1	24.4	34.8	1136.7	-3.7	25.1	820.4	-0.7	40.1	1311.0	2010
3726.5	34.6	40.7	1515.6	2.0	22.8	847.9	4.0	36.6	1363.0	2011
4287.6	28.5	45.4	1949.9	15.4	22.8	978.1	-0.1	31.8	1361.6	2012
5156.3	28.6	48.6	2505.0	25.5	23.8	1227.9	4.5	27.6	1423.4	2013
6504.6	39.0	53.5	3482.5	15.1	21.7	1413.4	13.0	24.7	1608.7	2014
7277.2	12.7	53.9	3908.5	16.2	22.6	1641.8	6.3	23.5	1710.6	2015
7909.9	6.6	52.9	4205.9	10.3	22.9	1810.8	11.9	24.2	1914.2	2016
8880.0	13.2	53.4	4737.6	1.8	20.8	1844.4	20.1	25.9	2298.0	2017
9976.3	18.3	56.2	5605.9	-8.7	16.9	1683.3	16.9	26.9	2687.1	2018
10857.4	10.3	56.9	6180.9	-1	15.4	1665.9	12.1	27.7	3011.1	2019
11182.3	2.3	56.6	6324.1	-0.7	14.8	1654.5	6.1	28.6	3203.7	2020
9794.7	-24.9	48.5	4746.6	10.3-	15.1	1484.3	11.2	36.4	3563.8	2021
10313.6	-0.1	46.9	4742.2	0.9-	14.5	1474.4	9.5	38.6	4097.1	2022

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على المصادر الآتية:

-(Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, 2022, p. 122)

-(Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, 2017, p. 150).

-(Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, 2014, p. 161)

-(Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, 2004, p. 174)

- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2013، صفحة 225)

- (بنك الجزائر، 2010، صفحة 216)

الملاحظ من الجدول رقم (01) أن حجم القروض المصرفية الممنوحة للاقتصاد في ارتفاع مستمر خلال الفترة قيد الدراسة حيث قدرت سنة 2000 بـ 993.7 مليار دينار جزائري لارتفاع بشكل مستمر حتى سنة 2020 حيث بلغت 11182.3 مليار دينار جزائري، لتتخفّض في 2021 إلى 9794.7 مليار دينار جزائري بسبب الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن أزمة كوفيد 19 لارتفاع مجددا في 2022 إلى 10313.6 مليار دينار جزائري وتتوزع هذه القروض حسب مدة الاستحقاق إلى قروض قصيرة ومتوسطة وأخرى طويلة الأجل، ويتضح من خلال الجدول أن نسبة القروض القصيرة الأجل إلى إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد في تزايد خلال الفترة 2000 إلى 2003 حيث تجاوزت 50% في السنوات 2003، 2004 و 2005، لتشهد بعد ذلك تراجعا حتى سنة 2015 أين أصبحت تمثل 23.5% من إجمالي القروض، ثم عرفت هذه النسبة ارتفاعا مستمرا ابتداء من سنة 2016 إلى غاية 2022 لتصل إلى 38.6%.

أما من حيث الحجم فقد شهدت القروض القصيرة الأجل ارتفاعا متواصلا في معظم سنوات الدراسة باستثناء السنوات 2000، 2006 و 2012 حيث سجلت انخفاضا طفيفا نفس الملاحظة تسجل بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل، التي عرفت ارتفاعا متواصلا في قيمتها حيث انتقلت من 92.9 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 1844.4 مليار دينار جزائري سنة 2017 (ما عدا في السنوات 2000، 2003، 2009 و 2010 أين شهدت انخفاضا بمعدل 12.8%، 7.2% و 6.4% و 3.7% على التوالي) وشهدت بعد ذلك انخفاضا مستمرا حتى سنة 2022 أين قدرت بـ 1474.4 مليار دينار جزائري، ومن حيث نسبة القروض المتوسطة الأجل إلى إجمالي القروض الموزعة فقد سجلت انخفاضا متواصلا على طول فترة الدراسة، وحققت أعلى نسبة سنة 2000 وتقدر بـ 49.6% حيث استحوذت القروض المتوسطة الأجل على الجزء الأكبر من القروض المقدمة للاقتصاد، وحتى سنة 2006 بقيت هذه النسبة تمثل أكثر من 40% من إجمالي القروض وإذا ما قورنت بنسبة القروض الطويلة الأجل التي لم تتجاوز 11% فهي مرتفعة جدا، وترجع أساسا إلى ارتفاع حجم القروض الرهينة والقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر. (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2008، صفحة 126)

وإذا أخذنا في الاعتبار أهمية نسبة القروض القصيرة الأجل إلى إجمالي القروض والتي تجاوزت 45% خلال الفترة 2000 إلى 2006 يمكن القول أن سياسة تمويل الاقتصاد كانت

موجهة لتمويل جانب الطلب وليس العرض، وهذا يعبر عن ضعف السياسة النقدية في توجيه الموارد المالية المتاحة نحو القطاعات المنتجة.

بعد سنة 2006 ظهر اتجاه جديد يتعلق بالارتفاع المهم في القروض الطويلة الأجل الموجهة أساساً لتمويل الاستثمارات المنتجة خصوصاً في قطاعي الطاقة والمياه. (بنك الجزائر، 2010، صفحة 103)

وتتضح هذه الأهمية من الارتفاع الواضح في القروض الطويلة الأجل منذ سنة 2006 حيث قدر معدل النمو السنوي بـ 86.5% واستمر هذا الارتفاع حتى سنة 2020 حيث بلغ حجم القروض الطويلة الأجل 6324.1 مليار دينار جزائري مقابل 33.8 مليار دينار جزائري سنة 2000.

وفيما يتعلق بنسبة القروض الطويلة الأجل إلى إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد فقد سجلت هذه النسبة ارتفاعاً متواصلاً منذ سنة 2000 حتى سنة 2019 حيث انتقلت من نسبة 3.4% سنة 2000 إلى 56.9% سنة 2019 مسجلة بذلك فارق يقدر بـ 53.5%. وعرفت بعد ذلك تراجعاً حيث أصبحت تمثل 46.9% من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد في 2022 وهذا الانخفاض الحاد يرجع أساساً إلى قيام الخزينة العمومية في نهاية 2021 بإعادة شراء مبلغ 1977.1 مليار دينار جزائري من القروض المشتركة الطويلة الأجل من المؤسسات العمومية مقابل سندات بأجال استحقاق تتراوح بين 10 و 15 عاماً. (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2021، صفحة 57).

2. توزيع القروض المصرفية حسب القطاع للفترة 2000-2022:

إن متابعة تطور حجم القروض التي يقدمها القطاع المصرفي للاقتصاد وتوزيعها على مختلف القطاعات يبين قدرة القطاع المصرفي على ابتكار قنوات لتوزيع الموارد المالية المتاحة على جميع قطاعات الاقتصاد بطريقة منتجة. (رايس، 2012، صفحة 78)

ويتم توزيع القروض المصرفية على القطاعين العام والخاص، وكلما كان نصيب القطاع الخاص كبير دل ذلك على التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفء للموارد، حيث أكدت العديد من الدراسات التجريبية أن القروض المقدمة للقطاع الخاص تعزز الاستثمار ونمو الإنتاجية على نحو أكبر بكثير مما تحققه القروض المقدمة للقطاع العام. (بوغزالة، 2015،

صفحة 135) والجدول الموالي يوضح توزيع القروض على القطاعين العام والخاص وتطور نصيب كل قطاع من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد.

الجدول رقم (02): توزيع القروض المصرفية حسب المتعامل الاقتصادي للفترة 2000-

2022

إجمالي القروض	القطاع الخاص			القطاع العام*			البيان
	معدل النمو	النسبة من إجمالي	القيمة	معدل النمو	النسبة من إجمالي	القيمة	
993.7	32.00	29.4	291.7	-24.5	70.6	702	2000
1078.4	15.8	31.3	337.9	5.5	68.6	740.5	2001
1266.8	63.1	43.5	551.0	-3.3	56.5	715.8	2002
1380.2	6.8	42.6	588.5	10.6	57.3	791.7	2003
1535.0	14.8	44	675.4	8.6	56	859.6	2004
1779.8	32.9	50.4	897.3	2.7	49.6	882.5	2005
1905.4	5.2	55.5	1057.0	-3.86	44.5	848.4	2006
2205.2	15.0	55.1	1816.0	16.6	44.8	989.2	2007
2615.5	16.2	54	1413.3	21.5	46	1202.2	2008
3086.5	13.3	51.9	1600.6	23.6	48.1	1485.9	2009
3268.1	12.9	55.3	1806.7	-1.6	44.7	1461.4	2010
3726.5	9.8	53.2	1984.2	19.2	46.7	1742.3	2011
4287.6	13.2	52.4	2247.0	17.1	47.6	2040.6	2012
5156.3	21.1	52.8	2721.9	19.3	47.2	2434.4	2013
6504.6	14.7	48	3121.7	38.9	52	3382.9	2014
7277.2	14.9	49.3	3588.3	9	50.7	3688.9	2015
7909.9	10.3	50	3957.1	7.2	50	3952.8	2016
8880.0	15.4	51.4	4568.3	9.1	48.6	4311.8	2017
9976.3	10.2	50.4	5032.2	14.7	49.6	4944.2	2018

10857.8	3.8	48.1	5221.3	14	51.9	5636.6	2019
11182.3	3.2	48.2	5389.0	2.8	51.8	5793.3	2020
9794.7	4.9	57.7	5650.5	28.5-	42.3	4144.2	2021
10313.6	2	57	5826.2	5	43	4487.5	2022

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على المصادر التالية:

- (Banque d'Algérie, 2022, p. 151).
- (Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie , 2017, p. 123).
- (Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, 2014, p. 162).
- (Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, 2007, p. 203).
- (Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie , 2004, p. 175).
- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2013، صفحة 226).
- (بنك الجزائر، 2010، صفحة 217).
- * - القطاع العام يشمل كذلك القروض الممنوحة للإدارة المحلية.

لقد حظي القطاع العام في السنوات الأولى من الدراسة بالحصة الأكبر من إجمالي القروض، حيث فاقت في المتوسط 60% خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2004، لتراجع ابتداء من سنة 2005 حيث انخفضت إلى 49.6%، وبقي نصيب القطاع العام من إجمالي القروض أقل من 50% حتى سنة 2014 حيث انتقل إلى نسبة 52%، ليشهد بعد ذلك انخفاض حيث بقيت حصة القطاع العام من إجمالي القروض المقدمة للاقتصاد أقل من 50% للسنوات 2015، 2016، 2017 و 2018 ثم ارتفعت تلك النسبة إلى 51.9% و 51.8% في 2019 و 2020 على التوالي، ثم تراجعت بعد ذلك في 2021 لتبلغ 42.3% و 2022 قدرت بـ 43%، بينما القطاع الخاص فقد ارتفعت حصته في سوق القروض ابتداء من سنة 2005 حتى سنة 2013، وأكبر حصة حضي بها كانت سنتي 2021 و 2022 بنسبة 57.7% و 57% على التوالي من إجمالي القروض، إن ارتفاع

نصيب القطاع الخاص من حجم الائتمان المقدم للاقتصاد مؤشر على زيادة الخدمات المالية وتحسن الوساطة المالية ودليل على الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في عملية النمو الاقتصادي.

يتكفل بتوزيع هذه القروض البنوك العمومية والبنوك الخاصة (Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, 2022)

حيث تستحوذ الأولى على الجزء الأكبر من سوق القروض، وتصل حصتها من إجمالي القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة أكثر من 85% وتعطي الأولوية في منح القروض للمؤسسات العمومية أكثر من المؤسسات الخاصة حيث قامت بتمويل مشاريع الاستثمار الكبرى للمؤسسات العمومية في قطاع الطاقة والمياه على وجه الخصوص.

وتبقى للبنوك الخاصة الحصة الأصغر من إجمالي القروض حيث لم تتجاوز 10% في السنوات الأولى من الدراسة، لترتفع هذه النسبة سنة 2007 إلى 11.5%، واستمرت في الارتفاع في الفترة 2008 إلى 2022، حيث بلغت في سنتي 2021 و2022 نسبي 14.42% و14.54% وتبقى مساهمة البنوك الخاصة في سوق القروض ضئيلة خلال فترة الدراسة حيث لم تتعدى نسبة 15%.

وهذا التطور الحاصل في حجم القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة وإن كان يتم ببطء إلا أنه يبقى مهم لأنه يخص تمويل المؤسسات الخاصة والأسر وهو القطاع الذي عرف ارتفاعا محسوسا في الادخار المالي في السنوات الأخيرة، وجزء كبير من هذا الادخار يتمتع بالاستقرار، مما يعزز من الموارد المستقرة للبنوك.

3. تطور نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي:

شهد حجم القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة قيد الدراسة ارتفاعا متواصلا، لكن بمعدل نمو متذبذب من سنة 2000 حتى سنة 2020، وعرفت تراجعا في سنة 2021 حيث قدر معدل التغير السنوي 12.4- %، لتشهد بعد ذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 3.3 %، وأعلى معدل نمو سنوي تم تسجيله خلال فترة الدراسة 26.1 % سنة 2014 كما هو موضح في الجدول الموالي رقم (03).

الجدول رقم (03): تطور نسبة القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة

2022-2000

البيان	إجمالي القروض المصرفية بمليار دينار	معدل النمو السنوي للقروض	الناتج المحلي الإجمالي بمليار دينار	نسبة القروض إلى PIB
2000	993.7	-13.6	4123.514	24.9
2001	1078.4	8.5	4277.113	25.21
2002	1266.8	17.5	4522.773	28.00
2003	1380.2	9.0	5252.773	26.27
2004	1535.0	11.2	6150.400	24.95
2005	1779.8	15.9	7561.984	23.53
2006	1905.4	7.1	8501.636	22.41
2007	2205.2	15.7	9352.886	23.57
2008	2615.5	18.6	11043.704	23.68
2009	3086.5	18.0	9968.025	30.96
2010	3268.1	5.9	11991.564	27.25
2011	3726.5	14.0	14519.808	25.66
2012	4287.6	15.1	15843.023	27.06
2013	5156.3	20.3	16569.27	31.11
2014	6504.6	26.1	17730	36.68
2015	7277.2	11.9	16702.1	43.6
2016	7909.9	8.7	17406.7	45.4
2017	8880	12.3	18906.6	47.00
2018	9976.3	12.3	20452.3	48.8
2019	10857.8	8.8	20500.2	53.0
2020	11182.3	3	18476.9	60.8
2021	9794.7	-12.4	22079.3	44.4
2022	10115.2	3.3	27688.8	36.5

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- (Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, 2022, p. 110).
- (Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie , 2017, p. 139)
- معطيات الجدول رقم (01).
- (نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015).
- (نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2011).
- (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015)

لم تتعدى نسبة إجمالي القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 40% خلال الفترة 2000-2014 ، ثم شهدت هذه النسبة ارتفاعا خلال الفترة 2015-2021 حيث بلغت في المتوسط ما يقارب 50% ، وأعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة كانت سنة 2019 بـ 60.8% ، ولكن تبقى نسبة إجمالي القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة مقارنة بما هو مسجل في الاقتصاديات المجاورة*، ما يعبر عن عدم الاعتماد على القرض المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي على الرغم من الموارد المالية المهمة المجمعة لدى الجهاز المصرفي، وهذا ما يفسر ضعف هذا الأخير وعدم استقراره، ووظيفة البنك المركزي في هذه الحالة العمل على تفعيل السياسة النقدية بكل أدواتها وتعزيز الوساطة المصرفية من خلال وضع سياسة نقدية تساهم في جمع الموارد المالية وفي الوقت نفسه توجيه هذه الموارد للوجهة التي تحسن استخدامها وتضمن حمايتها من الضياع خدمة للاقتصاد الوطني.

4. خاتمة:

إن توفير الائتمان يعتبر أمرا حيويا للحفاظ على استقرار الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي، وقد اتضح من خلال الدراسة اتجاه كل من الائتمان المصرفي والناتج المحلي نحو الارتفاع مما يعبر عن العلاقة الطردية بين المتغيرين لكن تبقى نسبة مساهمة القروض المقدمة للاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة مما يعكس عدم الاعتماد على القرض المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني لذلك نقترح:

- ترشيد منح القروض المصرفية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية الفعالة وذلك بتشجيع البنوك على تقديم تسهيلات ائتمانية للمشروعات الاستثمارية التي تعزز البنية التحتية وتعزيز الابتكار وتحسين الإنتاجية لتحفيز النمو الاقتصادي.
- تعزيز دور الائتمان المصرفي من خلال توسيع دائرة المقرضين والمقترضين .
- نشر ثقافة الوعي المصرفي بين أفراد المجتمع.
- تنظيم ورقابه الائتمان ومنع ممارسات الإقراض السلبية وتسهيل الوصول إلى الائتمان من خلال تطوير آليات تمكن الأفراد والمشروعات من الوصول إلى الائتمان بشكل عادل وفعال.

(*) تصل نسبة القروض المصرفية في تونس مثلا إلى ما يزيد عن 70% من الناتج المحلي الإجمالي.

- إسرائ موفق نوري، و خليل إسماعيل عزيز. تحليل واقع الائتمان المصرفي ودوره في تطوير النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2021. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 19 (63).
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015.
- الهادي حمودة السائح. (2006-2007). دور الائتمان المصرفي في تنمية الاقتصاد الليبي 1985-2003. أطروحة دكتوراه . جامعة الجزائر .
- أمجد عبد الكريم بوغزالة. (2015). التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013. مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية (8).
- بنك الجزائر. (2008). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي.
- بنك الجزائر. (2010). التطور الاقتصادي والنقدي. التقرير السنوي.
- بنك الجزائر. (2013). التطور الاقتصادي والنقدي. التقرير السنوي.
- بنك الجزائر. (2021). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- حمزة مرداسي. (2018-2019). التعليم والنمو الاقتصادي دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة.
- رشوان حسن عبد الحميد احمد. (2009). التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا). الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- عقيل حميد جابر الحلو، و فاطمة سوداي شنبارة. (2021). تطور حجم الائتمان المصرفي وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة من 2004-2018. مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، 11 (3).
- فضيل رايس. (2012). تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009. مجلة الباحث (10).
- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2011.
- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015.
- نور هاوس سامويلسون. (2006). علم الاقتصاد (الإصدار 1). بيروت: مكتبة لبنان.
- Banque d'Algérie. (2004). *Rapports annuels de la Banque d'Algérie*.
- Banque d'Algérie. (2017). *Rapports annuels de la Banque d'Algérie*.
- Banque d'Algérie. (2007). *Rapports annuels de la Banque d'Algérie*.
- Banque d'Algérie. (2014). *Rapports annuels de la Banque d'Algérie*.
- Banque d'Algérie. (2022). *Rapports annuels de la Banque d'Algérie*.
- Schumpeter, J. (1934). *The Theory of Economic Development*. Cambridge Mass: Harverd University Press.